الأمم المتحدة

A/62/421/Add.2

الجمعية العامة

Distr.: General
12 December 2007
Arabic
Original: English

الدورة الثانية والستون

البند ٥٦ (ب) من جدول الأعمال

العولمة والاعتماد المتبادل: تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

تقرير اللجنة الثانية*

المقررة: السيدة تامار **تشيتانافا** (جورجيا)

أولا – مقدمة

١ – أجرت اللجنة الثانية مناقشة موضوعية بشأن البند ٥٦ (انظر A/62/421، الفقرة ٢). واتُخذ إجراء بشأن البند الفرعي (ب) في الجلسات ٢٠ و ٢٥ و ٢٨ و ٣٣ التي عُقدت في ١ و ٨ و ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، و ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. ويرد سرد لنظر اللجنة في هذا البند الفرعي في المحاضر الموجزة لتلك الجلسات (A/C.2/62/SR.20 و 25 و 28 و 33).

ثانيا – النظر في المقترحات

ألف – مشروعا القرارين A/C.2/62/L.11 و A/C.2/62/L.36

٢ – في الجلسة ٢٠، التي عُقدت في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، عرض ممثل إيطاليا، باسم الأرجنتين وأرمينيا وإسبانيا وإسرائيل وألمانيا وأندورا وأوروغواي وأوكرانيا وأيرلندا وإيطاليا والبرازيل والبرتغال وبلغاريا وبيرو وتركيا والجزائر والجمهورية التشيكية وجنوب أفريقيا والدانمرك وسان مارينو والسلفادور وشيلي ومصر والمكسيك وموناكو والنمسا

* سيصدر تقرير اللجنة عن هذا البند في أربعة أجزاء، تحت الرمز A/62/421 و Add.1-3.

141207 141207 07-64048 (A)

وهندوراس وهنغاريا واليابان واليونان، مشروع قرار معنونا ”السنة الدولية لعلم الفلك، ٢٠٠٩“ (A/C.2/62/L.11) نصه كالتالي:

”**إن الجمعية العامة،**

”**إذ تشير** إلى قرارها ١٨٥/٦١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ بشأن إعلان السنوات الدولية،

”**وإدراكا منها** أن علم الفلك هو أحد أقدم العلوم الأساسية وأنه قدم ولا يزال يقدم إسهامات كبرى في تطور العلوم والتطبيقات الأخرى في طائفة واسعة من الميادين،

”**وإذ تسلّم** بأن الأرصاد الفلكية تترك آثارا عميقة على تطور العلم والفلسفة والدين والثقافة والتصور العام السائد عن الكون،

”**وإذ تلاحظ** أنه غالبا ما يصعب على عامة الناس، بالرغم من الاهتمام العام بعلم الفلك، الحصول على معلومات ومعارف عن هذا الموضوع،

”**وإدراكا منها** أن كل مجتمع قد اختلق أساطير وخرافات وتقاليد متعلقة بالسماء والكواكب والنجوم باتت تشكل جزءا من تراثه الثقافي،

”**وإذ ترحب** بالقرار ٣٣ م/٢٥، الذي اعتمده المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، للإعراب عن تأييده لإعلان عام ٢٠٠٩ السنة الدولية لعلم الفلك، بهدف التشديد على أهمية العلوم الفلكية وإسهامها في المعرفة والتطور،

”**وإذ تشير** إلى أن الاتحاد الفلكي الدولي يؤيد هذه المبادرة منذ عام ٢٠٠٣، وأنه يعتزم العمل على أن يترك هذا المشروع أوسع الأثر،

”**واقتناعا منها** بأنه يمكن للسنة أن تؤدي دورا حيويا في جملة مجالات، من بينها توعية الجمهور بما لعلم الفلك والعلوم الأساسية من أهمية لتحقيق التنمية المستدامة، والتشجيع على إتاحة فرص الاطلاع على المعارف العالمية المتعلقة بالعلوم الأساسية عبر الاهتمام الشديد الذي يولّده موضوع علم الفلك، ودعم تدريس العلوم في المدارس بشكل رسمي وغير رسمي، وكذلك عن طريق المراكز والمتاحف العلمية وغير ذلك من الوسائل ذات الصلة، وحفز الزيادة على المدى الطويل في معدل تسجيل الطلاب في ميداني العلوم والتكنولوجيا، ودعم محو الأمية العلمية،

”١ - **تقرر** إعلان عام ٢٠٠٩ السنة الدولية لعلم الفلك؛

”٢ - **تختار** منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة لتكون الوكالة الرائدة والجهة التنسيقية للسنة المذكورة، وتدعوها إلى أن تتولى بصفتها هذه تنظيم الأنشطة التي ستنفذ خلال السنة، بالتعاون مع كيانات منظومة الأمم المتحدة الأخرى المعنية والاتحاد الفلكي الدولي والمرصد الجنوبي الأوروبي والجمعيات والمجموعات المعنية بعلم الفلك في جميع أنحاء العالم، وتشير في هذا الصدد إلى أن أنشطة السنة ستُمول من التبرعات، بما فيها التبرعات التي ترد من القطاع الخاص؛

”٣ - **تشجع** جميع الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة وجميع الجهات الفاعلة الأخرى على الإفادة من السنة الدولية للتشجيع على اتخاذ إجراءات على جميع المستويات ترمي إلى زيادة وعي الجمهور بأهمية العلوم الفلكية، وعلى إتاحة فرص واسعة النطاق لاكتساب معارف وخبرات جديدة عن الأرصاد الفلكية.“

٣ - وكان معروضا على اللجنة في جلستها ٢٨، المعقودة في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، مشروع قرار معنون ”السنة الدولية لعلم الفلك، ٢٠٠٩“ (A/C.2/62/L.36) قدمه نائب رئيس اللجنة، حسن علي صالح (لبنان)، بناء على مشاورات غير رسمية أُجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/62/L.11.

٤ - وفي الجلسة ذاتها، تم إبلاغ اللجنة بأن مشروع القرار لا تترتب عليه أي آثار في الميزانية البرنامجية.

٥ - وقبل اعتماد مشروع القرار، أدلى كل من نائب رئيس اللجنة، حسن علي صالح (لبنان)، وممثل مصر ببيان (انظر A/C.2/62/SR.28).

٦ - وفي الجلسة ٢٨ أيضا، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/62/L.36 (انظر الفقرة ١٤، مشروع القرار الأول).

٧ - ونظرا لاعتماد مشروع القرار A/C.2/62/L.36، قام مقدمو مشروع القرار A/C.2/62/L.11 بسحبه.

باء - مشروعا القرارين A/C.2/62/L.26 و A/C.2/62/L.52

٨ - في الجلسة ٢٥، التي عُقدت في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، عرض ممثل باكستان، باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين، مشروع قرار معنون ”تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية“ (A/C.2/62/L.26) نصه كالتالي:

”**إن الجمعية العامة،**

”**إذ تشير** إلى قراراتها ٥٨/٢٠٠ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٥٩/٢٢٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٦٠/٢٠٥ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥،

”**وإذ تسلّم** بالدور الحيوي الذي يمكن للعلم والتكنولوجيا القيام به في التنمية وفي تيسير الجهود المبذولة للقضاء على الفقر، وتحقيق الأمن الغذائي، ومكافحة الأمراض، وتحسين التعليم، وحماية البيئة، والتعجيل بخطى التنوع والتحول الاقتصاديين، وتحسين الإنتاجية والقدرة على المنافسة،

”**وإذ تشير** إلى نتائج مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات،

”**وإذ تدرك** أن الدعم الدولي يمكن أن يساعد البلدان النامية على الاستفادة من أوجه التقدم التكنولوجي ويمكن أن يعزز طاقتها الإنتاجية،

”**وإذ تبرز** الدور الذي يمكن أن تؤديه المعارف التقليدية في التنمية التكنولوجية وفي إدارة الموارد الطبيعية واستخدامها بشكل مستدام،

”**وإذ تسلّم** بأن لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات دورا حافزا في تعزيز وتيسير تحقيق جميع الأهداف الإنمائية، وإذ تؤكد، في هذا الصدد، الأهمية التي تسهم بها عملية مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات في بناء مجتمع معلومات محوره الإنسان، ويكون متوازنا وشاملا للجميع، من أجل تعزيز الفرص الرقمية لجميع الناس للمساعدة في سد الفجوة الرقمية،

”**وإذ تشير** إلى التزام تونس (العاصمة) وبرنامج تونس (العاصمة) من أجل مجتمع المعلومات الصادرين عن المرحلة الثانية من مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات، وإلى إعلان مبادئ جنيف وخطة عمل جنيف الصادرين عن المرحلة الأولى لمؤتمر القمة،

”**وإذ تقر مع التقدير** بالدور الذي قام به الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية في تنظيم مرحلتي مؤتمر القمة العالمي،

”**وإذ ترحب** باعتماد خطة بالي الاستراتيجية لدعم التكنولوجيا وبناء القدرات التي وضعها برنامج الأمم المتحدة للبيئة،

”**وإذ تقر** بالحاجة العاجلة إلى سد الفجوة الرقمية ومساعدة البلدان النامية على الاستفادة من إمكانات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات،

”**وإذ تؤكد من جديد** الحاجة إلى تعزيز برامج العلم والتكنولوجيا للكيانات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة،

”**وإذ تلاحظ مع التقدير** الأعمال التي قامت بها اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية بالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، في مساعدة البلدان النامية على الاضطلاع باستعراضات السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار وفي إنشاء شبكة لمراكز التفوق في مجالي العلم والتكنولوجيا لصالح البلدان النامية،

”**وإذ تحيط علما مع الاهتمام** بإنشاء شبكة الأمم المتحدة للتعاون المشترك بين الوكالات في مجال التكنولوجيا البيولوجية (UN-Biotech)، على نحو ما جاء وصفه في تقرير الأمين العام،

”**وإذ تحيط علما أيضا** بتقرير الأمين العام عن تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية،

”١ - **تؤكد** من جديد **التزامها** بما يلي:

”(أ) تقوية وتعزيز الآليات القائمة ودعم مبادرات البحث والتنمية، بوسائل منها إقامة شراكات طوعية بين القطاعين العام والخاص من أجل تلبية الحاجات الخاصة للبلدان النامية في مجالات الصحة، والزراعة والحفظ، والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية وإدارة البيئة، والطاقة، والغابات، وأثر تغير المناخ؛

”(ب) القيام، حسب الاقتضاء، بتشجيع وتيسير حصول البلدان النامية على التكنولوجيات وتطويرها ونقلها ونشرها، بما يشمل التكنولوجيات السليمة من الناحية البيئية والدراية المتصلة بها؛

”(ج) مساعدة البلدان النامية في الجهود التي تبذلها لتعزيز ووضع الاستراتيجيات الوطنية للموارد البشرية وللعلم والتكنولوجيا، التي تمثل قوة دفع أساسية لبناء القدرات الوطنية من أجل التنمية؛

”(د) تشجيع ودعم المزيد من الجهود لتطوير مصادر متجددة للطاقة، مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة الحرارية الأرضية؛

”(هـ) تنفيذ سياسات على المستويين الدولي والوطني لجذب الاستثمار العام والخاص، المحلي والأجنبي، الذي يعزز المعرفة ويقوم بنقل التكنولوجيا بشروط متفق عليها فيما بين الأطراف ويزيد الإنتاجية؛

”(و) دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية، منفردة ومجتمعة، من أجل استخدام تكنولوجيات زراعية جديدة لزيادة الإنتاجية الزراعية من خلال وسائل مستدامة من الناحية البيئية؛

”٢ - **تسلّم** بأن الفجوة في مجال التكنولوجيا والقدرات العلمية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نموا، هي أحد الشواغل المستمرة لأنها تعرقل قدرة كثير من البلدان النامية على المشاركة في الاقتصاد العالمي مشاركة كاملة؛

”٣ - **تسلّم أيضا** بأن العلم والتكنولوجيا يشكلان عنصرا حيويا من أجل النمو الاقتصادي المستدام والقضاء على الفقر، وتؤكد أن الفجوة المتعلقة بالتكنولوجيا بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية تشكل تحديا كبيرا للبلدان النامية فيما تبذله من جهود لتحقيق الأهداف الإنمائية، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

”٤ - **تؤكد** الحاجة إلى تشجيع وتيسير إمكانيات تطوير التكنولوجيات ونقلها ونشرها في البلدان النامية، عن طريق وضع سياسات وتدابير مفصلة لتهيئة بيئة مؤاتية لتيسير اقتناء التكنولوجيا وتطويرها ولتعزيز القدرة على الابتكار استنادا إلى الولايات التي يتضمنها إعلان الدوحة الوزاري؛

”٥ - **تسلّم** بأن للعلم والتكنولوجيا، بما في ذلك تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، أهمية حيوية لتحقيق الأهداف الإنمائية، وبأن الدعم الدولي يمكن أن يساعد البلدان النامية على الاستفادة من أوجه التقدم التكنولوجي وأن يعزز قدراتها الإنتاجية، وتؤكد من جديد، في هذا الصدد، الالتزام بتعزيز وتيسير إمكانية حصول البلدان النامية على التكنولوجيات، بما فيها التكنولوجيات السليمة بيئيا والدراية المتعلقة بها، وتطوير تلك التكنولوجيات ونقلها إليها ونشرها فيها، حسب الاقتضاء؛

”٦ - **تشجع** الترتيبات القائمة والمضي في تعزيز مشاريع مشتركة للبحث والتطوير على المستوى الإقليمي ودون الإقليمي والأقاليمي بالقيام، حيثما أمكن، بتعبئة الموارد العلمية والبحثية والإنمائية القائمة وعن طريق الربط الشبكي بمرافق علمية ومعدات بحثية متطورة؛

”٧ - **تطلب** إلى اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية توفير منتدى يقوم، داخل نطاق ولايتها بمعالجة الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية في مجالات من قبيل الزراعة، والتنمية الريفية، وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، والإدارة البيئية؛

”٨ - **تشجع** مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) أن يواصل، بالتعاون مع الشركاء المعنيين، إجراء استعراضات السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار بهدف مساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على تحديد التدابير اللازم اتخاذها لدمج السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية؛

”٩ - **تشجع** مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وغيره من المنظمات المعنية على مساعدة البلدان النامية في الجهود التي تبذلها لدمج السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية؛

”١٠ - **تحث** المجتمع الدولي على مواصلة العمل على تيسير انتشار المعارف العلمية والتقنية انتشارا كافيا ونقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية وحصولها عليها واقتنائها لها؛

”١١ - **تؤكد** أن نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية ينبغي أن يوفر بشروط منصفة وبتكلفة معقولة تشمل شروطا تساهلية وتفضيلية؛

”١٢ - **تدعو** إلى مواصلة التعاون بين كيانات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في مجال تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات، وذلك بهدف وضع ما تنطوي عليه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من إمكانيات في خدمة التنمية عبر بحوث السياسات المتعلقة بالفجوة الرقمية والتحديات الجديدة أمام مجتمع المعلومات فضلا عن أنشطة المساعدة التقنية المشتملة على شراكات بين أصحاب مصلحة متعددين؛

”١٣ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار وتوصيات للمتابعة في المستقبل.“

٩ - وكان معروضا على اللجنة في جلستها ٣٣، المعقودة في ٧ كانون الأول/ديسمبر، مشروع قرار معنونا ”تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية“ (A/C.2/62/L.52) قدمه

نائب رئيس اللجنة، حسن علي صالح (لبنان)، بناء على مشاورات غير رسمية أُجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/62/L.26.

١٠ - وفي الجلسة نفسها، تم إبلاغ اللجنة بأن مشروع القرار لا تترتب عليه أي آثار في الميزانية البرنامجية (انظر A/C.2/62/SR.33).

١١ - وفي الجلسة ٣٣ أيضا، قامت ممثلة النمسا، بصفتها ميسرة المشاورات بشأن مشروع القرار A/C.2/62/L.52، بتصويبه شفويا على النحو التالي:

(أ) أُعيد ترقيم الفقرة الثالثة من المنطوق، وأُدرجت مباشرة بعد الفقرة ٧ من المنطوق، وحُذفت الفقرة ٩ من المنطوق، وأُعيد ترقيم فقرات المنطوق بعد الفقرة ٢ تبعا لذلك؛

(ب) في الفقرة ٨ من المنطوق، أُضيفت في نهايتها عبارة ''بشروط منصفة تتسم بالشفافية وتتفق عليها جميع الأطراف وبتكلفة معقولة تشمل شروطا تساهلية وتفضيلية تُطبق بطريقة تفضي إلى تحقيق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي الذي يعود بالفائدة على المجتمع''.

١٢ - وفي الجلسة نفسها، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/62/L.52 بصيغته المصوبة شفويا (انظر الفقرة ١٤، مشروع القرار الثاني).

١٣ - ونظرا لاعتماد مشروع القرار A/C.2/62/L.52، قام مقدمو مشروع القرار A/C.2/62/L.26 بسحبه.

ثالثا – توصيات اللجنة الثانية

١٤ – توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروعي القرارين التاليين:

مشروع القرار الأول
السنة الدولية لعلم الفلك، ٢٠٠٩

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ١٨٥/٦١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ بشأن إعلان السنوات الدولية،

وإدراكا منها أن علم الفلك هو أحد أقدم العلوم الأساسية وأنه قدم ولا يزال يقدم إسهامات أساسية في تطور العلوم والتطبيقات الأخرى في طائفة واسعة من الميادين،

وإذ تسلّم بأن الأرصاد الفلكية تترك آثارا عميقة على تطور العلم والفلسفة والثقافة والتصور العام السائد عن الكون،

وإذ تلاحظ أنه غالبا ما يصعب على عامة الناس، بالرغم من الاهتمام العام بعلم الفلك، الحصول على معلومات ومعارف عن هذا الموضوع،

وإدراكا منها أن كل مجتمع قد اختلق أساطير وخرافات وتقاليد متعلقة بالسماء والكواكب والنجوم، باتت تشكل جزءا من تراثه الثقافي،

وإذ ترحب بالقرار ٣٣ م/٢٥ الذي اعتمده المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥[(١)] للإعراب عن تأييده لإعلان عام ٢٠٠٩ السنة الدولية لعلم الفلك، بهدف التشديد على أهمية العلوم الفلكية وإسهامها في المعرفة والتطور،

وإذ تشير إلى أن الاتحاد الفلكي الدولي يؤيد هذه المبادرة منذ عام ٢٠٠٣، وأنه يعتزم العمل على أن يترك هذا المشروع أوسع الأثر،

واقتناعا منها بأنه يمكن للسنة أن تؤدي دورا حيويا في جملة مجالات، من بينها توعية الجمهور بما لعلم الفلك والعلوم الأساسية من أهمية لتحقيق التنمية المستدامة، والتشجيع على

---

(١) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وثائق المؤتمر العام، الدورة الثالثة والثلاثون، باريس، ٣-٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ (باريس، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة)، المجلد الأول، القرارات، الفصل الخامس.

إتاحة فرص الاطلاع على المعارف العالمية المتعلقة بالعلوم الأساسية عبر الاهتمام الشديد الذي يولّده موضوع علم الفلك، ودعم تدريس العلوم في المدارس بشكل رسمي وغير رسمي، وكذلك عن طريق المراكز والمتاحف العلمية وغير ذلك من الوسائل ذات الصلة، وحفز الزيادة على المدى الطويل في معدل تسجيل الطلاب في ميداني العلوم والتكنولوجيا، ودعم محو الأمية العلمية،

١ - **تقرر** إعلان عام ٢٠٠٩ السنة الدولية لعلم الفلك؛

٢ - **تختار** منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة لتكون الوكالة الرائدة والجهة التنسيقية للسنة المذكورة، وتدعوها إلى أن تتولى بصفتها هذه تنظيم الأنشطة التي ستنفذ خلال السنة، بالتعاون مع كيانات منظومة الأمم المتحدة الأخرى المعنية والاتحاد الفلكي الدولي والمرصد الجنوبي الأوروبي والجمعيات والمجموعات المعنية بعلم الفلك في جميع أنحاء العالم، وتشير في هذا الصدد إلى أن أنشطة السنة ستُمول من التبرعات، بما فيها التبرعات التي ترد من القطاع الخاص؛

٣ - **تشجع** جميع الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة وجميع الجهات الفاعلة الأخرى على الاستفادة من السنة الدولية للتشجيع على اتخاذ إجراءات على جميع المستويات ترمي إلى زيادة وعي الجمهور بأهمية العلوم الفلكية، وإتاحة فرص واسعة النطاق لاكتساب معارف وخبرات جديدة عن الأرصاد الفلكية.

مشروع القرار الثاني
تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٥٨/٢٠٠ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٥٩/٢٢٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٦٠/٢٠٥ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ٦١/٢٠٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ وإشارته إلى العلم والتكنولوجيا،

وإذ تشير كذلك إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٦/٤٦ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦،

وإذ تسلّم بالدور الحيوي الذي يمكن للعلم والتكنولوجيا، بما في ذلك التكنولوجيات السليمة بيئيا، القيام به في التنمية وفي تيسير الجهود المبذولة للقضاء على الفقر، وتحقيق الأمن الغذائي، ومكافحة الأمراض، وتحسين التعليم، وحماية البيئة، والتعجيل بخطى التنوع والتحول الاقتصاديين، وتحسين الإنتاجية والقدرة على المنافسة،

وإذ تشير إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[(١)]،

وإذ تشير أيضا إلى نتائج مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات[(٢)]،

وإذ تدرك أن الدعم الدولي يمكن أن يساعد البلدان النامية على الاستفادة من أوجه التقدم التكنولوجي ويمكن أن يعزز طاقتها الإنتاجية،

وإذ تبرز الدور الذي يمكن أن تؤديه المعارف التقليدية في التنمية التكنولوجية وفي إدارة الموارد الطبيعية واستخدامها بشكل مستدام،

وإذ تقر بالحاجة العاجلة إلى سد الفجوة الرقمية ومساعدة البلدان النامية في الحصول على الفوائد المحتملة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات،

وإذ ترحب باعتماد خطة بالي الاستراتيجية لدعم التكنولوجيا وبناء القدرات التي وضعها برنامج الأمم المتحدة للبيئة[(٣)]،

---

(١) انظر القرار ٦٠/١.

(٢) انظر A/60/687 و A/C.2/59/3، الفصل الأول.

وإذ تؤكد من جديد الحاجة إلى تعزيز برامج العلم والتكنولوجيا للكيانات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة،

وإذ تلاحظ مع التقدير التعاون القائم بين اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، في إنشاء شبكة لمراكز التفوق في مجالي العلم والتكنولوجيا لصالح البلدان النامية، وفي تصميم استعراضات السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار والاضطلاع بها،

وإذ تحيط علما مع الاهتمام بإنشاء شبكة الأمم المتحدة للتعاون المشترك بين الوكالات في مجال التكنولوجيا البيولوجية (UN-Biotech)، على النحو المبين في تقرير الأمين العام[٤]،

وإذ تحيط علما أيضا بتقرير الأمين العام عن تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية[٤]،

وإذ تشجع على اتخاذ مبادرات لتعزيز مشاركة القطاع الخاص في نقل التكنولوجيا والتعاون التكنولوجي والعلمي،

١ - **تؤكد** من جديد **التزامها** بما يلي:

(أ) تقوية وتعزيز الآليات القائمة ودعم مبادرات البحث والتنمية بوسائل منها إقامة شراكات طوعية بين القطاعين العام والخاص من أجل تلبية الحاجات الخاصة للبلدان النامية في مجالات الصحة، والزراعة والحفظ، والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية وإدارة البيئة، والطاقة، والغابات، وأثر تغير المناخ؛

(ب) القيام، حسب الاقتضاء، بتشجيع وتيسير حصول البلدان النامية على التكنولوجيات وتطويرها ونقلها ونشرها، بما في ذلك التكنولوجيات السليمة بيئيا والدراية المتصلة بها؛

(ج) مساعدة البلدان النامية في الجهود التي تبذلها لتعزيز ووضع الاستراتيجيات الوطنية للموارد البشرية وللعلم والتكنولوجيا، التي تمثل قوة دفع أساسية لبناء القدرات الوطنية من أجل التنمية؛

---

(٣) UNEP/GC.23/6/Add.1 و Corr.1، المرفق.

(٤) A/62/136.

(د) تشجيع ودعم المزيد من الجهود لتطوير مصادر متجددة للطاقة، مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة الحرارية الأرضية؛

(هـ) تنفيذ سياسات على المستويين الدولي والوطني لاجتذاب الاستثمار العام والخاص، المحلي والأجنبي، الذي يعزز المعرفة ويقوم بنقل التكنولوجيا بشروط متفق عليها فيما بين الأطراف ويزيد الإنتاجية؛

(و) دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية، منفردة ومجتمعة، من أجل استخدام تكنولوجيات زراعية جديدة لزيادة الإنتاجية الزراعية من خلال وسائل مستدامة من الناحية البيئية؛

٢ - **تسلّم** بأن للعلم والتكنولوجيا، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أهمية حيوية لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، ولمشاركة البلدان النامية مشاركة كاملة في الاقتصاد العالمي؛

٣ - **تطلب** إلى اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية توفير منتدى يواصل مساعدة المجلس الاقتصادي والاجتماعي بوصفه مركز التنسيق لمتابعة، على نطاق المنظومة، نتائج مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات[٥]، والقيام ضمن نطاق ولايتها، وفقا لأحكام قرار المجلس ٢٠٠٦/٤٦، بمعالجة الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية في مجالات من قبيل الزراعة، والتنمية الريفية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والإدارة البيئية؛

٤ - **تشجع** مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) على أن يواصل، بالتعاون مع الشركاء المعنيين، إجراء استعراضات السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار بهدف مساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على تحديد التدابير اللازم اتخاذها لدمج السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية؛

٥ - **تشجع** مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وغيره من المنظمات المعنية على مساعدة البلدان النامية في الجهود التي تبذلها لدمج السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية؛

---

(٥) انظر A/60/687 و A/C.2/59/3، الفصل الأول.

٦ - **تشجع** الحكومات على تشجيع ودعم الاستثمار في البحث والاستحداث المتعلقين بالتكنولوجيات السليمة بيئيا، وعلى تشجيع مشاركة قطاع الأعمال التجارية والقطاع المالي في تطوير هذه التكنولوجيات، وتدعو المجتمع الدولي إلى دعم هذه الجهود؛

٧ - **تشجع** الترتيبات القائمة والمضي في تعزيز مشاريع مشتركة للبحث والتطوير على المستوى الإقليمي ودون الإقليمي والأقاليمي بالقيام، حيثما أمكن، بتعبئة الموارد العلمية والبحثية والإنمائية القائمة وعن طريق الربط الشبكي بمرافق علمية ومعدات بحثية متطورة؛

٨ - **تشجع** المجتمع الدولي، في ضوء تفاوت مستويات التنمية بين البلدان، على مواصلة تيسير انتشار المعارف العلمية والتقنية انتشارا كافيا ونقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية وحصولها عليها واقتنائها لها بشروط منصفة تتسم بالشفافية وتتفق عليها جميع الأطراف وبتكلفة معقولة تشمل شروطا تساهلية وتفضيلية تُطبق بطريقة تفضي إلى تحقيق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي الذي يعود بالفائدة على المجتمع؛

٩ - **تدعو** إلى مواصلة التعاون بين كيانات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى والمجتمع المدني والقطاع الخاص في مجال تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات، وذلك بهدف وضع ما تنطوي عليه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من إمكانات في خدمة التنمية عبر بحوث السياسات المتعلقة بالفجوة الرقمية والتحديات الجديدة أمام مجتمع المعلومات، فضلا عن أنشطة المساعدة التقنية المشتملة على شراكات بين أصحاب مصلحة متعددين؛

١٠ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار وتوصيات للمتابعة في المستقبل، بما في ذلك الدروس المستفادة من دمج السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية.